



**هيئة الأوراق المالية والسلع**  
**SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY**

**ملخص تنفيذي**

**لتقرير حول العقوبات التي تفرض على الشركات المخالفة  
الصادر عن الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات  
(ASIC)**

**إعداد: قسم العلاقات الدولية والمنظمات**

**يوليو 2014**

## العقوبات التي تفرض على الشركات المخالفة

### ملخص تنفيذي:

- يعرض هذا التقرير العقوبات المتاحة لمجموعة من مخالفات الشركات بموجب التشريعات الصادرة من قبل الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC)، وذلك لدراستها والنظر فيما إذا كانت متناسبة ومتوافقة مع مخالافات مماثلة في أنظمة رقابية خارج استراليا أو الأنظمة المحلية الأخرى داخل استراليا، كما لا يعتبر هذا التقرير بمثابة توصية لجهات رقابية أخرى والتي يمكنها استخدام ما تراه مناسباً من تشريعات والتي تكون متوافقة مع القوانين المعمول بها في هذه الجهات.
- إن التنظيم الفعال يعتمد على تحقيق نتائج الإنفاذ للقوانين (enforcement) والتي تكون بمثابة رادع حقيقي لسوء السلوك، حيث يتوقع الجمهور من الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) اتخاذ إجراءات قوية وصارمة ضد الشركات المخالفة، وبناء على ذلك يعتبر الإنفاذ الفعال للقوانين من الأمور الهامة والحساسة بالنسبة للهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات لتحقيق أولوياتها الاستراتيجية التي تهدف إلى أسواق مالية نزيهة وتتميز بالكفاءة، وضمان ثقة المستثمرين والمتعاملين الماليين.
- تعتبر العقوبات هي المحور لإنفاذ القوانين والتي يجب أن تكون على مستوى مناسب وأن تكون هناك مجموعة من العقوبات المتاحة لانتهاكات معينة للقانون، كما ان وجود مجموعة من العقوبات يسمح للهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) لمعايرة استجابتها للعقوبات الشديدة أو الأقل شدة والتي تتناسب مع المخالفة، مع ملاحظة ان ذلك يهدف إلى ردع المخالفات الأخرى، وتشجيع مزيد من الالتزام، مما يؤدي إلى وجود نظام مالي أكثر مرونة.
- إن مقارنة أقصى العقوبات لأنواع مماثلة من مخالفات الشركات بموجب التشريعات المختلفة هو مقياس ما إذا كانت العقوبات المتاحة لهيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية متناسبة ومتناسقة، كما أن المقارنات الدولية تعتبر ذات صلة بالموضوع وذلك لطبيعة المعاملات التجارية الحديثة العابرة للحدود في ظل العولمة.
- هذا التقرير يستعرض العقوبات المتاحة في استراليا مقارنة مع تلك الموجودة في بعض النطاقات القضائية الأخرى المماثلة مثل كندا (أونتاريو)، وهونغ كونغ والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كما تم عمل بعض المقارنات المحلية بين أقصى العقوبات المتاحة لمجموعة من الجهات الرقابية الحكومية الأسترالية، وكذلك بين جزئيات العقوبات المتاحة في مجموعة من التشريعات والتي تديرها الهيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.

- ومن أجل تسهيل المقارنة، فقد قام التقرير باختبار العقوبات المتاحة لأنواع مختلفة من المخالفات والتي تشمل:

- مخالفات السوق : مخالفات التداول بالاطلاع ، التلاعب والاحتكار، استمرارية الإفصاح ببيانات غير حقيقية .
- مخالفة نظم الخدمات المالية : عدم تحري الدقة في النصيحة ، الممارسات غير المرخصة ، البيانات المضللة والغش والخداع .

### نتائج المقارنات الدولية :

بناءً على المقارنات التي جرت فيما يتعلق بالعقوبات لدى الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) وتلك في بعض النظم الدولية الأخرى، تبين ما يلي :

- 1- وجد أن معظم عقوبات الغرامة والحبس متشابهة فيما عدا زيادة في العقوبات المقيدة للحرية والحبس كما في تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الغرامات إلى حد ما متدنية ومنخفضة في التشريعات الأسترالية لمعاقبة الممارسات غير المرخصة ومخالفات الالتزام بالإفصاح.

جدول 3\*: مقارنة عقوبة السجن بالسنوات لمجموعة من المخالفات :

المخالفة	التداول بالاطلاع	التلاعب بالسوق	مخالفات الإفصاح	البيانات المضللة	الممارسات غير المرخصة	الغش والخداع
أستراليا	10	10	5	10	2	10
كندا	10	10	5	5	5	14
هونغ كونغ	10	10	-	10	7	10
المملكة المتحدة	7	7	-	7	2	10
الولايات المتحدة	20	20	20	20	20	20

جدول 4\*: مقارنة عقوبة الغرامة للأفراد لمجموعة من المخالفات (الغرامات بالدولار الأسترالي):

المخالفة	التداول بالاطلاع	التلاعب بالسوق	مخالفات الإفصاح	البيانات المضللة	الممارسات غير المرخصة	الغش والخداع
أستراليا	أكثر من \$765000، أو ثلاث أضعاف قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	أكثر من \$765000، أو ثلاث أضعاف قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	\$34000	أكثر من \$765000، أو ثلاث أضعاف قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	\$34000	أكثر من \$765000، أو ثلاث أضعاف قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة
كندا	أكثر من \$5.25 مليون، أو ثلاث أضعاف قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	\$5.25 مليون	\$5.25 مليون	\$5.25 مليون	\$5.25 مليون	-
هونغ كونغ	\$1.14 مليون	\$1.14 مليون	-	\$1.14 مليون	\$720000	-
المملكة المتحدة	غرامة (غير محدودة)	غرامة (غير محدودة)	-	غرامة (غير محدودة)	غرامة (غير محدودة)	غرامة (غير محدودة)
الولايات المتحدة	\$5.6 مليون	\$5.6 مليون	\$5.6 مليون	\$5.6 مليون	\$5.6 مليون	\$5.6 مليون

2- توجد هناك مجموعة واسعة من العقوبات النقدية الغير الجنائية في العديد من التشريعات على النحو التالي :

i. مرونة أكبر في فرض عقوبات غير جنائية عالية وفي نطاق استخدام هذه العقوبات العالية تجاه مجموعة واسعة من المخالفات، فعلى سبيل المثال وجد أنه في العديد من النطاقات الرقابية أن قيمة العقوبات الغير جنائية قد تكون مضاعفات مثل ثلاثة أضعاف قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة كما هو موجود في تشريعات كل من هونغ كونغ والولايات المتحدة، كما اتجهت المملكة المتحدة أيضا الى فرض عقوبات إدارية من قبل الجهات الرقابية.

جدول 5\*: مقارنة العقوبات المدنية والادارية للأفراد لمجموعة من المخالفات (الغرامات بالدولار الاسترالي):

المخالفة	التداول بالاطلاع	التلاعب بالسوق	مخالفات الافصاح	البيانات المضللة	الممارسات غير المرخصة	الغش والخداع
استراليا	مدنية: \$200000	مدنية: \$200000	مدنية: \$200000	-	-	مدنية: \$200000
كندا	إدارية: \$1.05 مليون	إدارية: \$1.05 مليون	إدارية: \$1.05 مليون	إدارية: \$1.05 مليون	إدارية: \$1.05 مليون	إدارية: \$1.05 مليون
هونغ كونغ	إدارية: غير محدودة	-	مدنية: \$1.12 مليون	-	-	إدارية: أكثر من 1.4 مليون، أو ثلاث أضعاف قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة
المملكة المتحدة	مدنية وإدارية: غير محدودة	مدنية وإدارية: غير محدودة	إدارية: غير محدودة	مدنية وإدارية: غير محدودة	-	إدارية: غير محدودة
الولايات المتحدة	مدنية: ثلاث أضعاف قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	مدنية: أكثر من \$111000 ، أو قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	مدنية: أكثر من \$111000 ، أو قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	مدنية: أكثر من \$111000 ، أو قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	مدنية: أكثر من \$111000 ، أو قيمة المنفعة المتحصلة من المخالفة	إدارية: \$83850

ii. عقوبة استرداد كافة المبالغ المتحصلة من ارتكاب المخالفة بالإضافة الى الغرامة المفروضة، وهذا ما أخذت به تشريعات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهونغ كونغ ، كما أنها من ضمن العقوبات التي تفرضها الهيئات الرقابية على المخالفين وتلزمهم باسترداد المبالغ المتحصلة من المخالفة كما هو الحال في المملكة المتحدة.

جدول 6\*: توفر المطالبة باسترداد المبالغ المتحصلة من المخالفة العقوبات غير الجنائية:

المخالفة	التداول بالاطلاع	التلاعب بالسوق	مخالفات الافصاح	البيانات المضللة	الممارسات غير المرخصة	الغش والخداع
استراليا	X	X	X	X	X	X
كندا	√	√	X	√	√	√
هونغ كونغ	√	√	X	√	X	X
المملكة المتحدة	√	√	√	√	X	√
الولايات المتحدة	√	√	√	√	√	√

## نتائج المقارنات على المستوى المحلي :

- يوجد هناك اختلاف بين العقوبات الموجودة تحت قانون الشركات لعام 2001م، وبين العقوبات على نفس المخالفات والمفروضة في التشريعات الأخرى والتي تطبقها الجهات الحكومية.
- كما وجد ان الحد الأقصى للعقوبات المدنية في الجهات الرقابية الحكومية الأخرى يعد أكبر مما هو موجود في قانون الشركات، فعلى سبيل المثال توجد فروقات بين الحد الأقصى للعقوبات المدنية التي تفرضها الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) حيث يبلغ الحد الأقصى للغرامات إلى \$1.7 مليون دولار استرالي، والحد الأقصى في بعض الجهات الحكومية والرقابية الأخرى والتي تصل الغرامة إلى \$17 مليون دولار استرالي.
- إن العقوبات المدنية او الغرامات التي تفرضها الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) هي غرامات ثابتة، بينما الغرامات التي تفرضها الجهات الرقابية الأسترالية الأخرى تكون بمثابة مضاعفات للمنفعة المتحصلة من المخالفة، فعلى سبيل المثال تفرض الهيئة الأسترالية للمنافسة والمستهلك غرامات تصل أحيانا إلى أكثر من 10 مليون دولار استرالي، أو ما يعادل 3 مرات حجم المنفعة المتحصلة ، أو 10% من حجم العائد .
- وضمن نطاق العقوبات التي تفرضها الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات (ASIC) فإن القيمة القصوى للغرامة قد تختلف من مخالفة لأخرى، فعلى سبيل المثال مخالفة تقديم خدمات مالية غير مرخصة من الهيئة الأسترالية للخدمات المالية قد تستدعي فرض عقوبة جنائية ندرج تحت قانون الشركات حيث يكون الحد الأقصى للغرامة المفروضة على الفرد هي \$ 34,000 دولار استرالي، بالمقارنة فإن العقوبة المفروضة على مزودي الخدمات الائتمانية الغير مرخصة قد تكون مماثلة للعقوبة الجنائية السابقة أو تكون عقوبة مدنية بما يعادل عشرة أضعاف العقوبة السابقة إذ تصل إلى \$340,000 دولار استرالي .